كأنه «قرار» جديد بشأن ضم القدس، في حين لم يكن، في حقيقته، الا نوعاً من المصادقة، مجدداً، على الاجراءات السابقة التي اتخذت، في هذا الصدد، عمَّ الاستنكار ارجاء العالم، ولم تجد اسرائيل، ولو دولة واحدة، بما في ذلك حتى الولايات المتحدة، تقف الى جانبها. وقد اعتبر الجميع ذلك القانون بمثابة استفزاز. ونتيجة لذلك، راحت حتى تلك القلة من بين الدول التي تعترف باسرائيل، وتحتفظ بسفارات لها في القدس، تنقل مقار سفاراتها حتى من الجزء الغربي، اليهودي، من المدينة، الى تل ـ ابيب. ولم يمر وقت طويل حتى انتقلت تلك السفارات، كافة، الى هناك، ولم تبق منها الّا واحدة في القدس (هي سفارة السلفادور)؛ وذلك في رسالة عالمية واضحة المعالم الى اسرائيل، مفادها ان احداً لا يعترف باجراءاتها بشأن القدس ولا يقرها عليها.

«من عاشر القوم...»

في خضم هذه المعارضة الشاملة، العربية والعالمية، للاجراءات الاسرائيلية بشأن القدس، برز، بصورة خاصة، غياب أي دور لسكان المدينة العرب. فبعد ان فُصل اولئك، ادارياً، عن محيطهم في الضفة الغربية، ثم فقدوا زعامتهم المحلية، وفي مواجهة هجمة التهويد الاسرائيلية على المدينة، بدوا كمجموعات مفككة تائهة، لا حول لها ولا قوة، ولا مسؤولين يرشدونها او يهتمون بشؤونها، مما سهَّل، بصورة واضحة، تنفيذ الاجراءات الصهيونية. وفيما كانت اسرائيل تحكم وترسم في المدينة، وتعمل بمختلف الطرق والوسائل على الحاقها بالكيان الصهيوني واضفاء الطابع اليهودي عليها، اكتفى السكان العرب بما يمكن ان يسمى مقاومة سلبية، جاءت شاحبة وبائسة، لا حول لها ولا قوة. بل ان اولئك السكان، الذين وجدوا انفسهم يعيشون في وضع غريب في خصوصيته، لم يستطيعوا ان يفرزوا من بينهم من يمكن اعتباره ناطقاً، او ناطقين باسمهم، ولو بالنسبة الى المشاكل الحياتية التي تواجههم، ناهيك عن القضايا السياسية الساخنة.

ويمكن لهذا الوضع ان يتغير، ثم يتحسن، ولو قليلاً، بما يمكن ان يفيد المصلحة الفلسطينية العامة، فيما لو وضعت فكرة اشتراك السكان العرب في انتخابات البلدية موضع التنفيذ، بصورة مدروسة ومخطط لها جيداً، من خلال الافادة من التجارب الغنية والعديدة التي اكتسبها الفلسطينيون في هذا المجال، سواء اولئك المقيمون في اسرائيل، او في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧؛ والتي لم تعد، في نهاية الأمر، الا بالفائدة على السكان العرب، سواء أعارضت السلطات الاسرائيلية ذلك ام أيدته. ويظهر ان بعض القطاعات من بين سكان القدس المؤيدين للاشتراك في الانتخابات غير بعيد عن مثل هذه الخلفية. بل يبدو ان التفكير في خوض انتخابات البلدية ناجم عن تأثر، الى حد ما، بالتجربة التي خاضها العرب داخل اسرائيل في هذا المضمار، وذلك على غرار «من عاشر القوم اربعين يوماً صار منهم»؛ فكيف اذا اصبحت «الاربعون يوماً» عشرين سنة، هي عمر الاحتلال الاسرائيلي للمدينة ؟

صحيح ان في الامكان الادعاء، من وجهة النظر القانونية الرسمية البحتة، ان اشتراك سكان القدس العربية في الانتخابات لبلدية المدينة قد يعتبر بمثابة «اعتراف» بضم المدينة الى اسرائيل؛ الا انه صحيح أيضاً، من وجهة النظر عينها، لا غيرها، ان هذا الادعاء متسرع، ولا يمثل، في أحسن الأحوال، الا نصف الحقيقة، او وصفاً لوجه واحد فقط من العملة. فقوانين واجراءات الضم ذاتها، التي تسمح بخوض انتخابات البلدية تعتبر مثل هذا الاجراء، بصورة واضحة للغاية، مجرد نشاط محلي، ذي انعكاسات على صعيد الحياة اليومية، دون حاجة الى «اعتراف» او خلافه، بل دون